رغم استقرار سعر الصرف.. الأسعار ترتفع في الأسواق!!

عضو غرفة تجارة دمشق يعترف: هناك احتكار!!

رئيس جمعية حماية المستهلك لـ«الوطن»: الحكومة مقصرة في الرقابة.. والتجار ليسوا بريئين

جلنار العلي

يبدو أن التجار مصرّون على ضرب قوانين الأسواق عرض الحائط، ورفع الأسعار حتى من دون وجود أي مبرر لذلك، فمنذ زمن ليس ببعيد -نحو العام فقط- كان التجار يتذرّعون عند ارتفاع الأسعار بعدم استقرار سعر الصرف وارتفاعه الدائم، وحاجتهم لوضع سعر تحوّطي كي لا يخسروا وكي يستطيعوا شراء دفعات جديدة من السلع أو استيرادها من دون أن يترتب عليهم دفع مبالغ إضافية، أما اليوم فيمكن القول إن العام الحالي سجل أكثر الأعوام استقراراً من حيث سعر الصرف، إذا ما قارنّاه بعدد من الأعوام السابقة، فما السبب في ارتفاع الأسعار الحاد الحاصل من أسبوع وحتى اليوم بالنسبة للمواد الاستهلاكية والخضر والفواكه؟

في البداية، تواصلت «الوطن» مع مدير الأسعار في وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك لمعرفة فيما إذا تم إصدار نشرات سعرية جديدة خلال الأسبوع الفائت، لكنه اعتذر عن التصريح من دون موافقة المكتب الصحفي، ووعد بالحصول على موافقة المكتب ومن ثم معاودة الاتصال إلا أنه لم يتصل ولم يستجب عند إعادة الاتصال به.

ومن ثم، قصدنا بيت التجار لمعرفة تبريراتهم الخفيّة وراء ارتفاعات الأسعار، حيث اعتبر عضو غرفة تجارة دمشق في تصريح لـ«الوطن» أن ارتفاع الأسعار لا يرتبط بشكل كبير بسعر الصرف إذا ما ترافق استقراره مع الارتفاع الحاصل بالتكاليف كالكهرباء والمشتقات النفطية والغاز وغير ذلك، التي تؤدي إلى زيادة الأسعار بشكل فوري سواء بالنسبة للصناعة أو النقل والبيع وكل الأمور الأخرى، ففي حال زاد سعر المازوت بنسبة ٥ بالمئة فإن الزيادة السعرية تكون ٥ بالمئة أيضاً، ويضاف إلى هذا السبب صعوبة إيجاد المواد بالنسبة للتجار وصعوبة الاستيراد، وضعف الاستهلاك الذي يجعل التاجر يحمّل تكاليف شراء المواد غير المباعة على الأسعار النهائية للسلع، ذاكراً مشكلة أخرى وهي القيود على السحب من البنوك وتجميد الأموال في منصة تمويل المستوردات لمدة تصل إلى ٥ أشهر في أغلب الأحيان، وهذا ما يؤدي إلى إبطاء دورة رأس المال، فبدلاً من أن يكون التدوير يومياً بنسبة ربح ١ بالمئة يومياً، و٣٦٥ بالمئة سنوياً، تصبح مدة دورة رأس المال سنة كاملة، وهذا ما يزيد من الأسعار أيضاً.

وأشار إلى أن هذا الواقع أدى إلى إحجام الكثير من التجار عن العمل، وهجرة البعض منهم إلى دول مجاورة نحو قوانين اقتصادية ميسرة بشكل أكبر، وهذا ما أدى إلى إيجاد حالة من الاحتكار لدى عدد غير قليل من التجار المتبقين، لافتاً إلى عدم وجود إحصائيات واضحة عن عدد هؤلاء التجار الذين أغلقوا محالهم، لكن يوجد هناك مؤشر مهم ظهر خلال الانتخابات الجارية لغرفة تجارة دمشق، حيث بلغ عدد السجلات التجارية بوزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك نحو ١٠٠ ألف سجل، في حين وصل عدد التجار المسددين الذين يحق لهم الانتخاب في غرفة تجارة دمشق إلى ٤٩٩٠، مقارنة بـ٧٠٠٠ تاجر العام الماضي، أي إن عدد التجار الفعلي هو ٥ بالمئة فقط من مجمل عدد السجلات التجارية الموجودة، وهذا الأمر غريب، إضافة إلى أن دمشق التي تعد أرض التجارة في سورية أصبح عدد تجارها يقل عن عدد تجار محافظة طرطوس الذي وصل إلى ٦٠٠٠ تاجر، مؤكداً أن ذلك يعني خسارة لرؤوس الأموال وللفكر الاقتصادي.

بدوره رئيس جمعية حماية المستهلك عبد العزيز المعقالي، أعاد ارتفاع الأسعار خلال الأسبوع الفائت إلى ضعف الرقابة التموينية على الأسواق وانفلات الأسعار، معتبراً في تصريح لـ«الوطن» أن الحلول القسرية التي تتبعها الحكومة غير مجدية، فالحل يجب أن يتمثل في توفير الأسواق بالمواد وإلغاء حلقة الوساطة بين التاجر والمستهلك، وذلك من خلال أمور عدة منها تفعيل التدخل الإيجابي في الأسواق من خلال مؤسسة السورية للتجارة التي تعد أكبر تاجر في العالم لكونها تمتلك ١٤٠٠ منفذ تسويقي، إضافة إلى المؤسسة الاجتماعية العسكرية التي تمتلك ٢٥ منفذاً، مؤكداً وجود تقصير حكومي في هذا الجانب، مطالباً بالتعميم على رؤساء مجالس المدن لافتتاح أسواق هال جديدة، كي لا تكون مقتصرة على مراكز المحافظات فقط، وذلك لتوفير أجور النقل على الفلاحين والتجار والمستهلكين على حد سواء.

وبالنسبة للتجار، اعتبر المعقالي أنهم غير بريئين مما يجري في الأسواق، وأنه يوجد الكثير من المسؤوليات التي تقع على عاتقهم، فيجب أن يمتلك الكثير من التجار القناعة بالأرباح، لافتاً إلى أن البعض منهم شركاء لبعض عناصر الضابطة التموينية، ما يؤدي إلى ارتفاع أسعار الكثير من المواد الاستهلاكية، متمنياً ضبط الضابطة التموينية في البداية ومن ثم مراقبة الأسعار، والتأكد من جودة المنتجات المعروضة حتى لو كان سعرها منخفضاً، لوجود الكثير من الفعاليات التي تلجأ لبيع المنتجات بأسعار منخفضة على حساب المواصفات كالألبان والأجبان ومواد المنظفات وغير ذلك.

> رقم يثير الغرابة ١٠٠ ألف سجل تجاري بدمشق المسددون ٥٠٠٠ فقط فأين البقية؟

الضمانات تحول دون منح المصارف للقروض.. ومطالب بالسماح باستيراد المواد الأولية لتصنيعها وتصديرها

كنعان لـ«الوطن»: ضرورة دعم القروض ومنح المشاريع الصغيرة والمتوسطة مزايا ضريبية

راما العلاف

تواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تعتبر دعامة أساسية في نهوض أي اقتصاد العديد من المعوقات في ظل الوضع الاقتصادي الحالي من جهة وإجراءات التحويل وصعوبات التمويل التي تحتل أهمية كبيرة في نجاحها من جهة أخرى.

الأستاذ في كلية الاقتصاد جامعة دمشق قسم المصارف الدكتور علي كنعان أكد في حديثه لـ«الوطن» أن المشاريع المتوسطة والصغيرة تعد عماد الاقتصاد الوطني وتشكل نسبة أكثر من ٨٠ بالمئة من حجم المشاريع الإجمالي في سورية لذا يجب مساعدة المشاريع على النمو والتطور وتسهيل منح التراخيص سواء أكان البناء مرخصاً أم غير مرخص وخاصة في الأرياف حيث إن أغلب المحال في الريف مبنية بطرق غير نظامية وغير مرخصة لا تلبي شروط الوحدات الإدارية، مما يفتح باباً للفساد والمجسوبيات للحصول على الترخيص أو قد يُمنح ترخيص مؤقت لحين توفر مكان مرخص لإقامة المشروع، إضافة إلى ضرورة التساهل فيما يخص الإجراءات الإدارية الأخرى المطلوبة التي تعيق الترخيص في ظل الحاجة الماسة لهذه المشاريع ومنح بعض المزايا الضريبية لا إعفاء ضريبي لتشجيعها على الإنتاج والعمل ريثما تنهض وتصبح شركات حينها يتم فرض الضرائب وفق القانون الضريبي المعمول به لأن الضرائب قد تعيق نمو المنشآت في المراحل الأولى من إنتاجها.

كما رأى كنعان أن قروض المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تمنحها المصارف السورية حالياً لا تلبي حاجة المشاريع نتيجة التضخم الاقتصادي إذ أصبحت المشاريع تحتاج إلى قروض ضخمة وفي حال منحتها المصارف فإنها تحتاج إلى ضمانات كبيرة أيضاً عدا أنها تسعى إلى ضمانات في مراكز المدن وليس الأرياف أو أطراف المدن أو تقوم بخصم ٥٠ بالمئة من قيمة الضمانات الموجودة في الريف وبالتالي يتم ظلم المشاريع في الأرياف علماً أن أغلب المشاريع تقام في الأرياف مما يؤثر سلباً في قدرتها على تقديم الضمانات الكافية للحصول على القروض الكبيرة اللازمة، إضافة إلى الفوائد المصرفية التي ترتبط بموضوع التضخم، ورأى أنه يجب تميز المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر بتقلة أو تقطتين إلى الخلف أي إذا كانت الفائدة ١٤ بالمئة يمكن جعلها ١٢ بالمئة للمشاريع الصغيرة ويمكن أن تتبنى الدولة إعفاء قروض المشاريع الصغيرة من الفائدة مدة ٣ سنوات حتى يقلع ثم ينتهي الإعفاء.

علماً أن الحكومة وجهت منذ سنتين بزيادة حجم القروض للمشاريع الصغيرة والمتوسطة حتى وإن تجاوزت مليار ليرة سورية إلا أن الضمانات تحول دون منح القروض.

وأشار إلى أن هذه المشاريع لا تحتاج إلى رأس مال ضخم حيث إن مشروعاً لتصنيع الأجبان والألبان مثلاً يحتاج إلى رأس مال بحجم يتراوح بين ٥٠٠ حتى ٦٠٠ مليون ليرة لكي يقلع وقد لا تكفي أيضاً، في حين مشروع لإنتاج الألبان والأجبان عصري وحديث سيحتاج إلى رأس مال بحجم بين ٥ و٦ مليارات ليرة سورية، لافتاً إلى إمكانية الانطلاق بمشروع صغير برأس مال حجمه ٥٠ مليون ليرة سورية فقط كأدنى حد لرأس المال في حين أنه سيبقى متعثراً في سنواته الأولى حيث إنه كلما كان رأس المال أكبر كلما زاد التشغيل والمرونة.

ولفت إلى أن المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر تلعب دوراً هاماً في إنتاج السلع والخدمات إذ إن أغلب المحال التجارية في سورية تخفي وراءها مشاريع متوسطة وصغيرة توفر لها السلع والخدمات سواء الغذائية أم الكيميائية أو النسيجية وحتى الأحذية، وتساهم في تشغيل اليد العاملة لأن هذه المشاريع تحتاج إلى عدد كبير من العمال من ١٠ إلى ٢٥ عاملاً يعمل كل منشأة بالتالي فهي تولد دخلاً وتساهم بحل مشكلة البطالة إضافة إلى تقديم السلع للقطاع الاستهلاكي، محققة دوراً متميزاً في زيادة الدخل وزيادة معدل النمو الاقتصادي في أي بلد، وأشار إلى أن هذه المشاريع تتميز بالمرونة في الإنتاج والتسويق والتراخيص ولا تحتاج لاستيراد مواد أولية، كما أنها لا تحتاج إلى كفاءات وخبرات عالية من العمالة مما يزيد ربحيتها مقارنة بالشركات التي تعتمد في موادها الأولية على المستوردات كمادة الحبيبات البلاستيكية لإنتاج الطاولات والكراسي البلاستيكية على سبيل المثال وبالتالي يشكل الاستيراد وتكاليفه المرتفعة عقبة أمام صاحب المشروع ويؤثر في تكلفة وأرباح المنشأة.

وطالب كنعان بالسماح باستيراد كل المواد الأولية اللازمة للصناعة لكي تتم عملية تصنيعها ومن ثم تصديرها وذلك تشجيعاً للمشاريع المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر على الإنتاج باستخدام المواد الأولية وإعادة تصديرها إلى الخارج، وطرح مثالاً لليابان من حيث أنها لا تنتج مادة أولية وتستورد كل المواد الأولية لمنتجاتها حيث تصنع المنتجات وتصدرها، مشدداً على أن الاقتصاد السوري بحاجة إلى كل المشاريع حيث إن المشاريع القائمة حالياً لا تغطي حاجة الاستهلاك المحلي من المواد الاستهلاكية على كل المستويات والقطاعات نظراً لتضرر الكثير من المشاريع والمنشآت خلال سنوات الحرب الطويلة بالتالي فهي بحاجة إلى إعادة تأسيس وتمثل انطلاقتها إعادة إقلاع الاقتصاد السوري الذي لا يمكنه النمو من دون هذه المشاريع.

انخفضت كمية المستوردات لكن قيمتها ارتفعت!!

محمد: نتيجة تغير سعر الصرف وارتفاع التضخم عالمياً بعد بداية الحرب الروسية - الكرواتية

عربش: سياسة ترشيد الاستيراد فشلت أمام استمرار ارتفاع الأسعار

محمد راكان مصطفى

كشف الكتاب الإحصائي السنوي ٢٠٢٣ الصادر عن المكتب المركزي للإحصاء عن التجارة الخارجية أن إجمالي المستوردات خلال ٢٠٢٢ بلغ ٨,٧٨٣ ملايين طن بقيمة ١٩,٨٢٠ تريليون ليرة، مقارنة بعام ٢٠٢١ التي بلغت ٩,٥٠٣ ملايين طن بقيمة ١٣,١٥٣ تريليون ليرة، بمعدل نمو للقيم ٥١ بالمئة، وانخفاض في الكمية بحوالي ١ بالمئة، على حين أن إجمالي الصادرات بلغ ٣,١ ملايين طن بقيمة ٢,٤٣٧ تريليون ليرة، مقارنة بالعام ٢٠٢١ الذي بلغ ٢,٣ مليون طن بقيمة ٣٨٢٢ تريليون ليرة، بتراجع ٣٦ بالمئة، وتمت إعادة تصدير ٩ آلاف طن بقيمة ٣٧,٥ مليار ليرة، مقارنة بـ٢٠٢١ بكمية ٥ آلاف طن وبقيمة ١٤,٧ مليار ليرة، بنمو ١٥٤ بالمئة.

وأشارت بيانات الكتاب الإحصائي (التي حصلت «الوطن» على نسخة منها) إلى مرور بضائع ترانزيت بوزن ٥٣٩ ألف طن وبقيمة ٣,٢٤٦ تريليونات ليرة، مقارنة بـ٢٠٢١ التي كانت ٣١٩ ألف طن بقيمة ١,١٥١ تريليون ليرة، بنمو ١٨٢ بالمئة.

الخبير الاقتصادي الدكتور علي محمد رأى أن وجود ارتفاع بقيم المستوردات مقابل انخفاض حجمها كمميات يتعلق بثلاثة عناصر، أولها أن ٢٠٢٢ عام غير عادي في الاقتصاد العالمي بدأت فيه الحرب الروسية- الأوكرانية، التي ترافقت منذ أول ثلاثة أشهر بسياسات من الاتحاد الأوروبي وأميركيا قابلتها سياسات روسية ضد هذه الدول، أحدثت إلى حد ما شرخاً في العلاقات التجارية الدولية وأسهم بارتفاع الأسعار العالمية، بسبب الحرب ومفرزاتها بشكل مباشر مع توقف بعض خطوط الإمداد وغلاء الأسعار ببعض المنتجات خاصة الغذائية، أو بطريقة غير مباشرة مع ارتفاع أسعار الغاز عالمياً ما رفع أسعار السلع في كل دول العالم بما فيها الشرق الأوسط وضمنها سورية، مضيفاً: السبب الثاني، هو ارتفاع أسعار النفط بشكل مطرد أثر على أسعار النقل، ناهيك عن ارتفاع أسعار التأمين ما أسهم برفع أسعار السلع.

وقال علي: بالنظر إلى هذه الأسباب يتضح أنه رغم انخفاض المستوردات السورية ارتفعت قيمة المعادل بالليرة السورية نتيجة ارتفاع سعر الصرف إلى جانب ارتفاع أسعار السلع والتضخم العالمي، ورغم استمرار سياسة ترشيد الاستيراد حسب التصريحات الحكومية بدليل انخفاض كمية المستوردات في البيانات، حيث كان في عام ٢٠٢١ حجم المستوردات حسب تصريحات نحو ٤ مليارات يورو، وفي ٢٠٢٢ مقارباً لذلك، وكان في ٢٠١٩ نحو ٥,٢ مليارات يورو وفي ٢٠١٨ نحو ٦,٣ مليارات يورو، وبالعودة إلى بداية الأزمة كان الحديث عن ١٧ مليار يورو، في حين تحدثت وزارة الاقتصاد في ٢٠٢٣ عن ٣,٢ مليارات، أي أن ترشيد الاستيراد مستمر، له ما له وعليه ما عليه، وهذا بحث آخر.

وأضاف محمد: بناء على التصريحات ٨٠ بالمئة من المستوردات هو لمستلزمات عملية إنتاجية (صناعية، زراعية..) وهذا يستوجب التمحيص.

وبالنسبة لرقم الصادرات قال: في عام ٢٠٢٣، كشفت تصريحات زيادتها لتصل إلى ٩٠٠ مليون يورو بمعدل زيادة عن ٢٠٢٢ بنحو ٦٠ بالمئة ما يؤدي إلى استنتاج وجود نكسة في صادرات ٢٠٢٢ لأسباب غير واضحة، يمكن أن تكون بسبب الأوضاع العالمية، وأسباب محلية مع تفاقم أزمة الكهرباء والمشتقات النفطية إضافة لكل ما له علاقة بضعف الإنتاج ساهم بشكل كبير.

ميزان تجاري

وكشفت البيانات أن عجز الميزان التجاري بلغ ١٧,٣٨٣ تريليون ليرة، مقارنة بعام ٢٠٢١ الذي بلغ ٩,٣٣١ تريليونات ليرة، أي بمعدل تراجع ٨٦ بالمئة، مع التنويه إلى اعتماد سعر الصرف على أساس السعر الرسمي للعملة الأجنبية الصادر عن المصرف المركزي في عام ٢٠٢٢ والمحدد للمستوردات بـ٢٧٨٣,١ ليرة وللصادرات بـ٢٧٥٥,٦ ليرة، في حين حدد عام ٢٠٢١ للمستوردات بـ٢١٥٦,٦ ليرة وللصادرات بـ٢١٣٥,٤ ليرة.

أستاذ الاقتصاد في جامعة دمشق ورئيس مكتب الإحصاء الأسبق شفيق عربش قال في تصريحه لـ«الوطن»: لا يمكن النظر إلى موضوع الميزان التجاري من خلال قيم المستوردات والصادرات فقط، علماً أن هذه الأرقام محسوبة على سعر الصرف الرسمي للدولار الذي يختلف عن السعر الذي يعتمد عليه التجار في تسعير بضائعهم، الذي لو تم الأخذ به لكان العجز أكبر، علماً أنه ارتفع بشكل هائل جداً في ٢٠٢٢ يصل إلى نحو ١٧ تريليوناً وهذا سبب ضغطاً على سعر صرف الليرة، إضافة إلى أن عجلة الإنتاج المحلي شبه مشلولة.

واعتبر أن سياسة وزارة الاقتصاد في ترشيد الاستيراد فشلت أمام ارتفاع الأسعار في الأسواق المحلية.

تجارة عربية

وكشفت البيانات أن إجمالي المستوردات من الدول العربية ٣,٣٥٦ تريليونات ليرة مقارنة بعام ٢٠٢١ الذي بلغ ٢,٣٥٢ تريليون ليرة، بمعدل نمو ٤٣ بالمئة، احتلت مصر المرتبة الأولى بقيمة ٧٨١ مليارات، تليها الإمارات العربية المتحدة بقيمة ٧٣٤ مليار ليرة، ، ثم لبنان بـ٥٥٦ مليار ليرة، فالأردن بـ٤٩٦ مليار ليرة، ثم السعودية بقيمة ٣٠٨ مليارات ليرة، فالعراق بـ١٠٤ مليارات ليرة، وبلغ إجمالي المستوردات من الكهرباء والمشتقات النفطية إضافة لكل ما له علاقة بضعف الإنتاج ساهم بشكل كبير.

ميزان تجاري

وكشفت البيانات أن عجز الميزان التجاري بلغ ١٧,٣٨٣ تريليون ليرة، مقارنة بعام ٢٠٢١ الذي بلغ ٩,٣٣١ تريليونات ليرة، أي بمعدل تراجع ٨٦ بالمئة، مع التنويه إلى اعتماد سعر الصرف على أساس السعر الرسمي للعملة الأجنبية الصادر عن المصرف المركزي في عام ٢٠٢٢ والمحدد للمستوردات بـ٢٧٨٣,١ ليرة وللصادرات بـ٢١٥٦,٦ ليرة وللصادرات بـ٢١٣٥,٤ ليرة.

وأشارت البيانات الى إجمالي الصادرات الى الدول العربية بقيمة ١,٨٣٦ تريليونات ليرة مقارنة بـ٢٠٢١ بقيمة ٣,٩٩٠ تريليون ليرة بتراجع ٥٤ بالمئة، حيث احتل لبنان المرتبة الأولى بالصادرات السورية بقيمة٤٨٠ مليار ليرة، يليه العراق بـ٣٦٨ مليار ليرة، فالسعودية بقيمة ٤٠٨,٥ مليارات ليرة، ثم الأردن بقيمة ١١٣ مليار ليرة فالإمارات العربية المتحدة بقيمة ٩٧,٤ مليار ليرة، فمصر بقيمة ٧٨,٨ مليار ليرة، وإلى دول عربية أخرى ٢٨٨ مليار، وبالنسبة للإدخال المؤقت بلغ ١,١١٠ تريليون ليرة سورية، مقارنة بعام ٢٠٢١ بقيمة ١,٨٠٠ تريليون ليرة، وبلغت قيمة المواد المعاد تصديرها نحو ١٦ مليار مقارنة بعام ٢٠٢١ بنحو ٩,٩ مليارات ليرة.

الاتحاد الأوروبي

وكشفت بيانات الكتاب الإحصائي أن إجمالي مستوردات سورية من دول الاتحاد الأوروبي بلغت ١,١٤٩ تريليون ليرة سورية مقارنة بالعام ٢٠٢١ الذي بلغ ٧٣٦ مليار ليرة أي بمعدل نمو ٥٦ بالمئة.

ووفقاً لبيانات المركزي للإحصاء احتلت رومانيا المرتبة الأولى بقيمة المستوردات والتي بلغت ٢٣٨ مليار، تليها إيطاليا بقيمة ١٦٦ ملياراً، فبلجيكا بقيمة ١٢٤,٨ مليار ليرة، ثم هولندا بـ١٢٢,٥ مليار ليرة، فألمانيا الاتحادية بقيمة ١٢٢ مليار ليرة، ثم إسبانيا بـ ٨٨ مليار ليرة، على حين بلغ إجمالي المستوردات من دول الاتحاد الأخرى ٢٨٦ مليار ليرة.

ووفقاً لبيانات بلغ إجمالي الصادرات إلى دول الاتحاد الأوروبي ٢٠٦ مليارات، مقارنة بـ٢٠٢ مليار في العام ٢٠٢١، حيث احتلت المرتبة الأولى رومانيا بـ ٦٤,٧ مليار ليرة، تليها إيطاليا بـ ٥٣ مليار ليرة، تليها هولندا بـ ٢٢ مليار ليرة، ثم ألمانيا الاتحادية بـ ٢٠ مليار ليرة ثم إسبانيا بـ١٨ مليار ليرة، تليها بلجيكا بـ٤ مليارات، على حين بلغ إجمالي الصادرات إلى دول أخرى في الاتحاد الأوروبي ٢٢,٩ مليار ليرة.

وبلغ إجمالي قيم مواد الإدخال المؤقت من هذه الدول نحو ٣٢٠ مليون مقارنة بالعام ٢٠٢١ والبالغ نحو ٤٦ مليون ليرة، بينما بلغ إجمالي قيم المواد المعاد تصديرها والتي مصدرها دول الاتحاد الأوروبي خلال عام ٢٠٢٢ بنحو ٩ ملايين ليرة مقارنة بالعام ٢٠٢١ بنحو ١٩٩ مليار ليرة.

دول أوروبية

وكشفت البيانات ان إجمالي المستوردات من دول أوروبية ليست ضمن دول الاتحاد الأوروبي بلغت ١,٣٧١ تريليون ليرة مقارنة بالعام ٢٠٢١ بنحو ٩٧ ملياراً، احتلت روسيا الاتحادية المرتبة الأولى بأكثر من تريليون ليرة، يليها أوكرانيا بقيمة ٢٦٩ مليار ليرة، تليها روسيا البيضاء بقيمة ٣٠ مليار ليرة، ثم سويسرة بـ٢٧ ملياراً، بينما بلغ إجمالي الصادرات إلى هذه الدول ٢٤ مليار ليرة، احتلت روسيا الاتحادية المركز الأول بـ ١٨ ملياراً ثم أوكرانيا بـ ٤٧٩ مليوناً، كما بلغ إجمالي قيم مواد الإدخال المؤقت مصدرها دول أوروبية ليست ضمن الاتحاد الأوروبي حوالي ١٧٢ مليون ليرة مقارنة بعام ٢٠٢١ بنحو ٥٦ مليون ليرة، وبلغ إجمالي قيم المواد المعاد تصديرها من تلك الدول خلال عام ٢٠٢٢ حوالي ٤٤٦ مليون ليرة مقارنة بعام ٢٠٢١ بقيمة ١,٤ مليار ليرة.

مع أميركا

وبالنسبة للمواد المستوردة من دول أميركا وفقاً للبيانات بلغت ٦٦٩ مليار ليرة مقارنة بعام ٢٠٢١ بلغ إجمالي قيمتها ٤٣٠ مليار ليرة، بمعدل نمو بلغ ٥٦ بالمئة، احتلت البرازيل المرتبة الأولى بقيمة ٣٦٧ ملياراً يليها الأرجنتين بقيمة ٢٣٦ ملياراً، ثم الولايات المتحدة الأمريكية بقيمة ٣١ مليار ليرة، فغواتيمالا بقيمة ١٨,٩ مليار ليرة، بينما باقي بلدان أمريكا الأخرى بلغ ١٥ مليار ليرة، وبلغ إجمالي المواد المصدرة إلى دول أميركا ١٥,٩ مليار ليرة مقارنة بعام ٢٠٢١ بلغ ٣٥ ملياراً، بمعدل تراجع بلغ ٥٧ بالمئة، واحتلت الولايات المتحدة المرتبة الأولى بالصادرات السورية بـ٧,٠ مليارات ليرة، تليها البرازيل بـ ٣ ملايين ليرة.ووصلت قيمة المواد المعاد تصديرها والتي مصدرها دول أميركا ٣ مليارات ليرة مقارنة بعام ٢٠٢١ بلغ ٢١٤ مليوناً، وبلغت قيمة مواد إدخال مؤقت من دول أميركا خلال العام ٢٠٢٢ نحو ١٥ مليار ليرة.

الدول الأسيوية

وبلغت قيم المواد المستوردة من الدول الأسيوية ١٩,٨٢٠ تريليون ليرة مقارنة بالعام ٢٠٢١ بلغت ٢,٢٥٣ تريليون ليرة بمعدل نمو ٧٨٠بالمئة، احتلت الصين المرتبة الأولى بقيمة ٢٠١٣ تريليون ليرة، يليها الهند بـ ٦١٧ مليار ليرة، فإيران بـ ٣٩٣ ملياراً، ثم ماليزيا بـ ٢٥٢ ملياراً، تليها تركيا بـ ٢٤٥ مليون ليرة، ومن بلدان آسيوية أخرى بلغ ٥٠٢ مليار ليرة، وبلغ إجمالي الصادرات الروسية إلى هذه الدول الآسيوية ٢٤٩ ملياراً مقارنة بعام ٢٠٢١ بلغ ٣٣٠ مليار، حيث احتلت تركيا المرتبة الأولى بـ ١٦٤ مليار ليرة، تليها ايران بـ ٥٨ مليارات، ثم الهند بـ١٧ ملياراً ثم الصين بـ ٥ مليارات فماليزيا بـ ٥٩٤ مليون ليرة وبلدان آسيوية أخرى بقيمة ٤ مليارات ليرة، وبلغ إجمالي قيمة مواد الإدخال المؤقت من الدول الآسيوية ١,١٨٥ تريليون ليرة مقارنة بعام ٢٠٢١ بلغت مليارى ليرة، و إجمالي قيم المواد المعادة تصديرها والتي مصدرها دول آسيوية خلال٢٠٢٢ بلغت ١١ مليار ليرة مقارنة بعام ٢٠٢١ بلغت ٢,٥ مليار.

وبيّن التقرير أن مجموع مستوردات سورية من بلدان أخرى بلغ ٩,٤٩٤ تريليونات ليرة مقارنة بعام ٢٠٢١ بلغت ٦٤١٣ مليار ليرة، وبلغ إجمالي المواد المصدرة إلى هذه الدول نحو ١٠٤ مليارات ليرة، مقارنة بعام ٢٠٢١ بلغ ٥٦ مليار، وقيمة المواد المعاد تصديرها من هذه الدول ٣٧ مليار ليرة، على حين لا يوجد مواد تم إدخالها مؤقتاً من هذه الدول.

> • «المركزي للإحصاء»: عجز الميزان التجاري يتخطى الـ١٧ تريليون ليرة
> • تراجع الصادرات للدول العربية بنسبة ٥٤ بالمئة